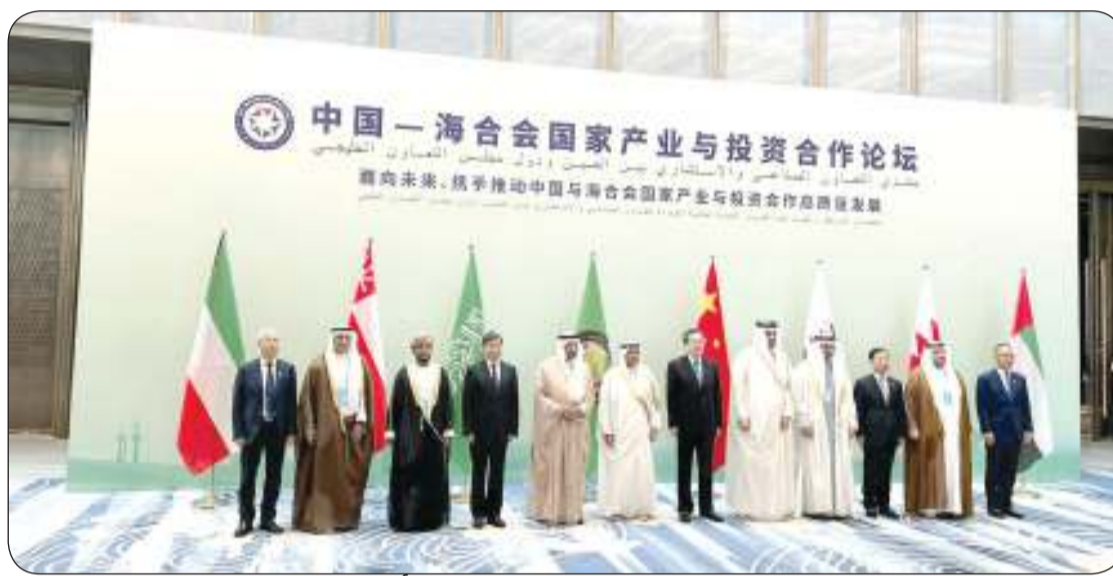


بالتوافق مع التوجه العالمي نحو تقنيات الاقتصاد الرقمي

## العمر: الكويت حريصة على تعزيز دور التجارة الإلكترونية

يتوجب خلق مناخ استثماري مناسب وفق مقاييس اقتصادية تحقق الاستدامة والاستمرارية

الصين كانت ولا تزال أكبر شريك تجاري للبلاد في المجال غير النفطي



لقطة جماعية للمسؤولين قبل انطلاقة أعمال المنتدى

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر أمس الخميس حرص الكويت على تعزيز دور التجارة الإلكترونية والتوجه العالمي نحو تقنيات الاقتصاد الرقمي وما تتضمنه من شبكات حديثة في مجال الاتصالات والذكاء الاصطناعي. جاء ذلك في كلمة للوزير العمر خلال الدورة الأولى لمنتدى التعاون الصناعي والاستثماري بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في مدينة شيامن بمقاطعة فوجيان في شرقي الصين ويستمر يومين. وأكد العمر أن الاقتصاد الرقمي المتنامي يتطلب تهئية بنية تحتية لازمة لمواجهة كافة التحديات مشيراً إلى أن المجتمع الدولي يولي أهمية

أعمال المنتدى. وانطلق المنتدى تحت عنوان (احتضان المستقبل: تعزيز التعاون الصناعي والاستثماري عالي الجودة بين الصين وأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية) الذي يأتي استكمالاً لتنفيذ المبادرة المهمة التي طرحها الرئيس الصيني شي جن بينغ في ديسمبر 2022 خلال القمة الخليجية-الصينية لزيادة التعاون بين الجانبين. ويشارك في المنتدى وزراء المالية والتجارة والاقتصاد بدول مجلس التعاون بهدف تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية والاستثمارات المتبادلة.

وضع منهج متكامل لإحياء طريق الحرير وإنشاء منطقة حيوية تجارية عالمية

مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء وتتميات سموها بنجاح

طريق الحرير وإنشاء منطقة حيوية تجارية عالمية. ونقل العمر خلال كلمته تحيات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ

رؤية (كويت جديدة 2035) ومبادرة الحزام والطريق الصينية عبر وضع منهج متكامل للتعاون الاقتصادي بينهما وسعيهما لإحياء

تزال أكبر شريك تجاري للكويت في المجال غير النفطي الذي يشهد تزايداً ملحوظاً مضافاً أن هذه الشراكة الإستراتيجية بين البلدين تستند على

دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية الصديقة التي تنبع من نجاحها التاريخي وتميزها الحالي. وأكد أن الصين كانت ولا

التباين يهيمن للأسبوع الرابع على التوالي

## مؤشرات البورصة تفشل في استعادة بريقها الأخضر



أسبوع متباين للبورصة

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات، أمس الخميس، وسط ارتفاع 7 لقطاعات. وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 8,07 نقطة ليبلغ مستوى 7134,67 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,11 في المئة. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 14,34 نقطة ليبلغ مستوى 5983,54 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,24 في المئة من خلال تداول 296,9 مليون سهم عبر 12088 صفقة نقدية بقيمة 208 مليون دينار (نحو 61 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 39,14 نقطة ليبلغ مستوى 7784,40 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,18 في المئة من خلال تداول 108,4 مليون سهم عبر 8711 صفقة بقيمة 31,2 مليون دينار (نحو 95,16 مليون دولار). في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 15,92 نقطة ليبلغ مستوى 5814,94 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,27 في المئة من خلال تداول 182,2 مليون سهم عبر 6285 صفقة نقدية بقيمة 11,4 مليون دينار (نحو 34,7 مليون دولار). وسجلت البورصة تداولات، في تلك الأثناء، بقيمة 51,21 مليون دينار، وزعت على 405,46 مليون سهم، بتنفيد 20,8 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً ب7 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ3,75%، بينما تراجعت 5 قطاعات أخرى في مقدمتها الرعاية الصحية بـ3,56%، واستقر قطاع منافع وحيداً. ومن بين 64 سهماً

وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر سهم "النخيل" التراجعات بـ20,9%، بينما جاء "المعدات" على رأس الارتفاعات بنحو 70,30%. وتصدر سهم "ميناء" المرتفع 32,81% نشاط الكميات بـ143,67 مليون سهم، بينما تقدم "بيتك" السيولة بقيمة 31,07 مليون دينار، بانخفاض 0,13%.

وتعليقاً على التعاملات الأسبوعية قال خير أسواق المال إبراهيم الفلكاوي إن الأسواق بشكل سلبي حالياً، لعدة أسباب باستثناء الكويتي المتماكب بسبب تدوير سهم بيت التمويل الكويتي "بيتك".

وكشف في تصريحات أنه لا يوجد سبب رئيسي يضغط على السوق الكويتي باستثناء عدة عوامل بينها قرب دخول إجازة الصيف، وتضخمات مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وترقب تخفيض أسعار الفائدة، إلى جانب تنفيذ مراجعات داخل دولة الكويت وخارجها، وكذلك إدارة أملاك الغير، وكل ذلك بما لا يخالف الاحكام المنصوص عليها في القوانين القائمة وما حظرت من الاتجار في عقائم السكن الخاص على النحو الذي نصت عليه هذه القوانين. وتشمل الأغراض

مليون دينار، موزعاً على 345,65 مليون سهم مصدر، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد. وحسب آخر بيانات مالية معلنة، فقد قفزت أرباح "إنجازات" بنسبة 209% خلال الربع الأول لتسجل 1,38 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 445,6 ألف دينار في الربع الأول من العام الماضي.

الأداء الأسبوعي غلب التباين على أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة ليستمر للأسبوع الرابع على التوالي، وسط انخفاض بالقيمة السوقية.

تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,55% لتغلق تعاملات الأسبوع بالنقطة 7784,4، فاقتداً 43,18 نقطة عن مستواه بختام الأسبوع السابق بـ7134,67 نقطة. وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0,36% ليصل إلى النقطة

## «دار الثريا» توافق على تعديل مواد بالنظام الأساسي وعقد التأسيس

وافق مجلس إدارة شركة دار الثريا العقارية على تعديل مواد العقد التأسيسي للنظام الأساسي للشركة. وفق بيان للبورصة أمس الخميس، تم تعديل المادة الأولى من النظام الأساسي لتصبح الشركة تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وهذا النظام الأساسي بين ملكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد، شركة مساهمة كويتية تسمى شركة دار الثريا العقارية.

كما تم تعديل المادة الثانية من عقد التأسيس ليصبح اسم الشركة هو شركة دار الثريا العقارية عامة بدلاً من شركة دار الثريا العقارية مغلقة. وجاء تعديل المادة الخامسة من عقد التأسيس والمادة الرابعة لتصبح الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي تمك وببيع وشراء العقارات والأراضي وتطويرها لحساب الشركة داخل دولة الكويت وخارجها، وكذلك إدارة أملاك الغير، وكل ذلك بما لا يخالف الاحكام المنصوص عليها في القوانين القائمة وما حظرت من الاتجار في عقائم السكن الخاص على النحو الذي نصت عليه هذه القوانين. وتشمل الأغراض

تملك وبيع وشراء أسهم وسندات الشركات العقارية لحساب الشركة فقط في الكويت والخارج. أعداد الدراسات وتقديم الاستشارات في المجالات العقارية بكافة أنواعها على أن تتوفر الشروط المطلوبة في من يزاول تقديم هذه الخدمة. وتتضمن القيام بأعمال الصيانة المتعلقة بالمباني والعقارات المملوكة للشركة وللغير بما في ذلك أعمال الصيانة وتنفيذ الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية والمصاعد وأعمال تكيف الهواء بما يكفل المحافظة على المباني وسلامتها، وتنظيم المعارض العقارية الخاصة بمشاريع الشركة العقارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة. وتتمثل أغراضها أيضاً في إقامة المزايدات العقارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة، وتملك الأسواق التجارية والمجمعات السكنية وإدارتها. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل جهات وشركات متخصصة. 9. يأتي ذلك إلى جانب المساهمة المباشرة لوضع البنية الأساسية

ووافق مجلس إدارة شركة دار الثريا العقارية على تعديل مواد العقد التأسيسي للنظام الأساسي للشركة. وفق بيان للبورصة أمس الخميس، تم تعديل المادة الأولى من النظام الأساسي لتصبح الشركة تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وهذا النظام الأساسي بين ملكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد، شركة مساهمة كويتية تسمى شركة دار الثريا العقارية.

كما تم تعديل المادة الثانية من عقد التأسيس ليصبح اسم الشركة هو شركة دار الثريا العقارية عامة بدلاً من شركة دار الثريا العقارية مغلقة. وجاء تعديل المادة الخامسة من عقد التأسيس والمادة الرابعة لتصبح الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي تمك وببيع وشراء العقارات والأراضي وتطويرها لحساب الشركة داخل دولة الكويت وخارجها، وكذلك إدارة أملاك الغير، وكل ذلك بما لا يخالف الاحكام المنصوص عليها في القوانين القائمة وما حظرت من الاتجار في عقائم السكن الخاص على النحو الذي نصت عليه هذه القوانين. وتشمل الأغراض

تملك وبيع وشراء أسهم وسندات الشركات العقارية لحساب الشركة فقط في الكويت والخارج. أعداد الدراسات وتقديم الاستشارات في المجالات العقارية بكافة أنواعها على أن تتوفر الشروط المطلوبة في من يزاول تقديم هذه الخدمة. وتتضمن القيام بأعمال الصيانة المتعلقة بالمباني والعقارات المملوكة للشركة وللغير بما في ذلك أعمال الصيانة وتنفيذ الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية والمصاعد وأعمال تكيف الهواء بما يكفل المحافظة على المباني وسلامتها، وتنظيم المعارض العقارية الخاصة بمشاريع الشركة العقارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة. وتتمثل أغراضها أيضاً في إقامة المزايدات العقارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة، وتملك الأسواق التجارية والمجمعات السكنية وإدارتها. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل جهات وشركات متخصصة. 9. يأتي ذلك إلى جانب المساهمة المباشرة لوضع البنية الأساسية

## «المرکزي» يشطب «آسيا كابتال» من شركات الاستثمار

تلقت شركة آسيا كابتال الاستثمارية، أمس الخميس، كتاباً بشأن صدور قرار محافظ بنك الكويت المركزي بشطب الشركة من سجلات شركات

وتحولت "آسيا" إلى الربحية في الربع الأول من عام 2024 بقيمة 5,90 مليون دينار، مقابل 79,49 ألف دينار خسائر الربع الأول من 2023.

الاستثمار. ووفق بيان للبورصة، قالت الشركة إن ذلك جاء تنفيذاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في 23 أبريل 2024.